



AMAN
Transparency Palestine



الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان

التقرير الإداري 2025

نيسان، 2026



مقدمة

يقدم هذا التقرير لمحة عن أبرز الأنشطة والإنجازات التي نفذها ائتلاف أمان خلال عام 2025 على صعيد الطاقم التنفيذي والحاكمية (مجلس الإدارة ولجنة الرقابة والتدقيق الداخلي). وقد تمكن الطاقم التنفيذي من تنفيذ غالبية الأنشطة المخططة ضمن خطة العمل السنوية رغم الظروف الاستثنائية التي شهدتها فلسطين خلال العام حيث وصلت نسبة الصرف على البرنامج الرئيسي لائتلاف أمان 99.8%.

شهد عام 2025 استمرار حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة وما رافقها من انهيار واسع في البنية التحتية والخدمات الأساسية، إلى جانب تصاعد السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتفاقم الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية نتيجة استمرار احتجاز أموال المقاصة. وفي هذا السياق تزايدت مخاطر الفساد، خصوصًا في إدارة المساعدات الإنسانية والأسواق المحلية والقرارات الحكومية المرتبطة بإدارة الأزمات.

وعلى الرغم من هذه التحديات، واصل ائتلاف أمان أداء دوره في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة من خلال تنفيذ برامج الرقابة المجتمعية، وإنتاج المعرفة، وتنفيذ حملات الضغط والمناصرة، إضافة إلى تقديم الدعم القانوني للمواطنين المتضررين من ممارسات الفساد أو إساءة استخدام السلطة.

تقرير مجلس إدارة ائتلاف أمان لعام 2025

عقدت حاكمية أمان خلال عام 2025 أربعة اجتماعات لمجلس إدارتها، واجتماعاً لجمعيتها العمومية، اشتملت اجندات هذه الاجتماعات على مناقشة سبل تعزيز مكانة ودور أمان في المجتمع الفلسطيني وتقديم توجيهات للادارة التنفيذية لوضعها موضع التنفيذ، شملت:

- توسيع قاعدة الائتلاف من خلال ترشيح وقبول عضوية مؤسسات جديدة فاعلة في المجتمع الفلسطيني، حيث تم قبول عضوية كل من مؤسسة قادر (بيت لحم) والاتحاد العام للمراكز الثقافية (قطاع غزة). حيث سيكون لانضمام هاتين المؤسستين اثر كبير على اداء المؤسسة وتوسيع قاعدة شراكاتها على مستوى الوطن ورفدها بخبرات اضافية.
- بلورة توجهات أمان للأعوام القادمة: على ضوء التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني على كافة الصعد، اعتمد مجلس الادارة وبعد تحليل معمق للسياق الحالي توجهات أمان للأعوام الثلاث القادمة 2026-2028 بما يستجيب لهذه التحديات، وصادق على خطة عمل 2025 وموازنتها.
- المناصرة لقضايا الشعب الفلسطيني: شارك اعضاء من مجلس ادارة امان في العديد من اللقاءات التي جمعتهم بممثلين عن مؤسسات دولية ودبلوماسية والشركاء الدوليين ووضعهم في صورة التحديات التي تواجه شعبنا اضافة الى حثهم على القيام بدورهم اتجاه قضايا الشعب الفلسطيني ودعم ائتلاف امان.



- المشاركة في اجتماعات مع رئيس الوزراء ومكتب الاصلاح الحكومي لطرح ومناقشة رؤية امان لتعزيز نزاهة الحكم ومكافحة الفساد والتعاون في تطوير وتنفيذ اجندة الاصلاح الحكومي.
- المشاركة بفاعلية في تقديم اوراق عمل او ادارة جلسات خلال نشاطات امان المركزية كالمؤتمر السنوي وغيره.
- ساهم الاعضاء بفاعلية في بلورة اوراق الموقف والبيانات التي تصدر عن امان والمتعلقة بنزاهة الحكم في فلسطين.
- تعزيز الحوكمة الداخلية: تم اعتماد لجنة الرقابة الداخلية في امان والمصادقة على تعديل بعض مواد الانظمة بما يعزز الحوكمة الداخلية في امان.

قام الطاقم التنفيذي بعكس هذه التوجهات على خطة عمله وبشكل خاص في اجراء مراجعة لاستراتيجية امان للأعوام 2026-2028 وتطويرها باضافة تدخلات مرتبطة بكل من ادارة المساعدات الاغاثية، الاصلاح المالي والاداري في السلطة الوطنية، النزاهة السياسية، حوكمة القطاع الخاص، تعزيز النزاهة والشفافية في ادارة خدمات عامة تقدم للمواطنين.

كما عقد فريق الادارة مجموعة من اللقاءات مع مؤسسات دولية مانحة وبلورة وتطوير مجموعة من المشاريع وتقديمها للممولين المفترضين وقد نجحنا في استكمال الموازنة المطلوبة لعام 2025 والتي تبلغ قرابة 2.5 مليون دولار كما أن تأمين موازنة البرنامج الرئيسي لأمان Core program للأعوام الثلاث القادمة 2026-2028 في مراحلها الاخيرة (تقريباً 4.8 مليون دولار).

تنفيذ التوجهات الاستراتيجية وخطة عمل عام 2025

في إطار التزامه بتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام 2025، أنجز ائتلاف امان مجموعة واسعة من التدخلات المتنوعة، حيث تم تنفيذ نحو 99% من الأنشطة المقررة. شملت هذه التدخلات تعزيز التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني، لا سيما في مجالات النزاهة السياسية ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى إعداد تقارير ودراسات ومؤشرات تناولت موضوعات مثل الفساد السياسي، والموازنة العامة، والقطاع الأمني، والهيئات المحلية، والخدمات العامة، والتعيينات، ودراسات مخاطر الفساد، والتقارير السنوية، واستطلاعات الرأي، إلى جانب تقارير متخصصة في إدارة مخاطر الكوارث والطوارئ في فلسطين وفي ادارة المساعدات الاغاثية وتقارير رقابية حول عملية الاصلاح. كما ركز الائتلاف على تنفيذ برامج تدريبية لبناء القدرات، وتعزيز الوعي المجتمعي بمختلف القطاعات، إلى جانب إطلاق حملات ضغط ومناصرة، وتنظيم جلسات مساءلة وورش عمل، وإنتاج مواد تعليمية لدعم المؤسسات في دمج معايير النزاهة والمساءلة ضمن برامجها.



في عام 2025، حقق ائتلاف أمان تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية الأربعة، حيث أحرز إنجازات بارزة في تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في حوكمة القطاع العام، وحشد الدعم المجتمعي لمكافحة الفساد، وتعزيز قدراته المؤسسية وفقاً للاتي:

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز منظومة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية وأنظمة المساءلة، ومكافحة الفساد في إدارة الشأن العام والمال العام، وفي تقديم الخدمات العامة للمواطنين الفلسطينيين.

1. المساهمة في تطوير وتنفيذ اجندة الاصلاح الحكومي والمساءلة على التنفيذ

انخرط ائتلاف أمان بشكل كبير خلال عام 2025 في اسناد الجهود الحكومية لتنفيذ اجندة الاصلاح الحكومي والرقابة على التنفيذ، حيث أكد رئيس الوزراء ومكتب الاصلاح الحكومي في عدة اجتماعات جمعهم بممثلين عن ائتلاف أمان أن تقارير ودراسات أمان وتوصياتها شكلت أحد اسس التدخل الحكومي الاصلاحى وبشكل خاص:

- دراسات حوكمة المؤسسات العامة (ترشيح هيكلية الدولة) كإعادة هيكلة بعض المؤسسات غير الوزارية، دمج او الغاء او تصويب الوضع القانوني لمؤسسات وردت في دراسة أمان ذات العلاقة.

- دمجت الحكومة العديد من توصيات مخاطر الفساد في اجندة الاصلاح كتلك المرتبطة بالتعليم والصحة والمواصلات والطاقة والزراعة والمالية والتنمية الاجتماعية. اضافة الى دفع إصلاحات جوهرية كفتح باب المشاورات للمجتمع المدني. كما ساهم الإفصاح عن التزامات مالية كبيرة، مثل اتفاقية قرض مستشفى خالد الحسن، في تعزيز الرقابة المجتمعية على القرارات الحكومية.

- المساهمة في تحسين مستوى الشفافية في الاداء الحكومي، حيث ساهمت حملات الضغط والمناصرة التي نفذها امان في رفع مستوى المعلومات المنشورة واستجابة أكبر للمشاركة في جلسات الاستماع والمساءلة لمسؤولين حكوميين بما في ذلك ما يتعلق بالموازنة العامة 2025.

- نجحت امان الى جانب جهود مجتمعية اخرى بالدفع باتجاه تبني تشريعات او البدء باعدادها كتلك المرتبطة بالحق في الحصول على المعلومات، قانون المنافسة، الطاقة... الخ

2. وعلى مستوى الحكم المحلي: تبنت العديد من البلديات عدة توصيات من دراسات امان تتعلق بالشفافية والنزاهة وتم تنفيذ برامج تنمية قدراتها لطواقمها أسهمت في تحسين الأداء. كما تم تأسيس وتدريب مجتمعات المساءلة المحلية لمتابعة جودة الخدمات وتعزيز الرقابة المجتمعية.

3. وفي قطاع العمل الإنساني: ساهم أمان في تعزيز حوكمة الاستجابة الإنسانية في غزة، حيث تم تبني عدد من معايير النزاهة والشفافية في بلورة خطط التعافي من قبل وزارة التنمية الاجتماعية والصحة والاعاثة، وتفعيل آليات رقابية على عمليات الإجلاء الطبي، إضافة إلى إطلاق حملات لضمان نزاهة توزيع المساعدات. كما تعامل



مركز المناصرة والإرشاد القانوني مع أكثر من 1,066 شكوى، ما أدى إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية وتعزيز المساءلة في تقديم المساعدات. كما ساهمت مخرجات مؤتمر امان السنوي والذي خصص لمناقشة سبل تذليل التحديات المستقبلية التي ستواجه عملية اعادة الاعمار والتعافي في قطاع غزة في تقديم توصيات عملية للاطراف الرسمية وغير الرسمية والتي تم الاجماع عليها وانخرطت الحكومة لاحقا في مناقشتها مع امان وتبنت في خطابها هذه التوصيات وبشكل خاص ما يتعلق بالحرص على توحيد المرجعية القانونية والمؤسسة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خدمات التنمية الاجتماعية والصحة والتعليم وغيرها.

الهدف الثاني: تعزيز نزاهة منظومة الحكم وضمان خضوع قرارات الطبقة السياسية للمساءلة بما ينسجم مع المصلحة العامة.

نشط أمان وساهم بشكل ملموس خلال عام 2025 في اثارة النقاش المجتمعي حول قضايا مرتبطة بنزاهة الحكم ونفذ بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الشريكة عشرات حملات الضغط والمناصرة لتعزيز نزاهة الحكم ومكافحة الفساد:

- على صعيد هيئة مكافحة الفساد، كان لأمان دور جذري تطوير استراتيجية مكافحة الفساد وخطتها التنفيذية والدفع باتجاه اعتمادها من الحكومة وليس من الرئيس باعتبارها استراتيجية وطنية تعتمد من الحكومة، اضافة الى اعتماد الحكومة لخطتها التنفيذية، كما ساهم امان في الدفع باتجاه تبني اعتماد فريق وطني للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية بشكل جيد مع استمراره بالدفع باتجاه اعتماد الحكومة لنظام يحدد صلاحيات ومسؤوليات هذا الفريق. كما ساهم أمان بشكل كبير في تطوير نظام الرقابة والتقييم الخاص بالاستراتيجية (2025-2027) وخطتها التنفيذية، والتي تضمنت إطاراً وطنياً للمتابعة يضمن مساءلة الأداء الحكومي، ويعزز إشراك المجتمع المدني، ويرسخ مبادئ الشفافية في تنفيذ جهود مكافحة الفساد.

- لوحظ استجابة أكبر وتفاعل ملموس من قبل الحكومة والمؤسسات العامة مع الشكاوى التي ترد الى امان وقضايا الفساد التي اثارها بشكل مباشر مع رئيس الوزراء ومكتب الاصلاح الحكومي كتلك المرتبطة بوزارة المواصلات وهيئة المعابر والحدود وتنسيقات المساعدات الانسانية.

- على ضوء حملات الضغط التي نفذتها امان والمرتبطة بعدم افلات الفاسدين من العقاب، قامت النيابة اصدار بيانات أكثر تفصيلا حول مجريات التحقيق بقضايا فساد مرتبطة بوزارة المالية والمعابر والحدود وهو الامر الذي يحدث أول مرة على الرغم من استمرار النائب العام في مقاطعة امان وعدم تزويدها بشكل مباشر بالمعلومات المطلوبة بشكل رسمي.



- أما في القطاع الأمني، فقد ساهم أمان بالشراكة مع المنتدى المدني لتعزيز الحكم الرشيد في المؤسسة الأمنية بقيام وزارة الداخلية بتطوير خطة لتعزيز النزاهة والحوكمة، شملت تحسين الرقابة على تقديم الخدمات، وتعزيز إجراءات السلامة والنزاهة في الدفاع المدني، واعتماد سياسات توظيف تراعي النوع الاجتماعي، والتوجه نحو إتاحة المعلومات للجمهور. كما تم تنفيذ مبادرات مساءلة مجتمعية تجاوزت الأهداف المخططة، وأسهمت في تعزيز الرقابة على الجاهزية للطوارئ، وإنفاذ القانون، وحماية الخصوصية، وتعزيز الشفافية في التقارير العامة. تعكس هذه الجهود إسهام أمان في ترسيخ نظام حكم أكثر شفافية ومساءلة، وتعزيز دور المجتمع المدني في مراقبة أداء السلطة السياسية وضمان توجيه القرارات والسياسات لخدمة المصلحة العامة.

الهدف الثالث: تعزيز الحشد المجتمعي لدعم جهود مكافحة الفساد وإخضاع مراكز القوة للمساءلة.

رغم التحديات الاستثنائية الناتجة عن الحرب على غزة وتصاعد الانتهاكات في الضفة الغربية، حقق ائتلاف أمان تقدماً ملموساً في رفع وعي المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني للمطالبة بالنزاهة والشفافية والمساءلة:

- بالتعاون مع 21 شريكاً من المجتمع المدني، نفذ أمان 86 مبادرة مجتمعية أسهمت في توسيع المشاركة المجتمعية في اثاره قضايا مرتبطة بالحياة اليومية للمواطنين والخدمات الحكومية ذات العلاقة، وتعزيز الرقابة على المساعدات الإنسانية وأداء المؤسسات العامة، وتحسين وصول المواطنين إلى خدمات المناصرة والإرشاد القانوني. ومن خلال مركز المناصرة والإرشاد القانوني، تم تقديم 1,516 استشارة قانونية مكّنت المواطنين من مواجهة إساءة استخدام السلطة واستعادة حقوقهم، في عدة حالات نوعية عززت مساءلة الجهات الرسمية.

- في قطاع غزة، ركزت تدخلات أمان على سد فجوات الرقابة على العمل الإنساني، خاصة في ملف الإجراء الطبي، حيث ساهمت جهوده في تحسين الشفافية وتسهيل وصول المرضى للعلاج. كما أسهمت لجان المساءلة المجتمعية وأدوات الرصد الرقمية في تعزيز الرقابة على تدفقات المساعدات وضمان نزاهة تقديم الخدمات وإشراك المتضررين في اتخاذ القرار. وعلى المستوى المجتمعي، تم تفعيل وتعزيز دور مجتمعات المساءلة المحلية داخل مراكز الإيواء، لتقوم بدور رقابي مباشر على الخدمات والمساعدات، بما أسهم في كشف الانحرافات ومنع الفساد. كما طورت هذه المجتمعات أدوات لرصد توزيع المساعدات، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من قبل الجهات الإنسانية.

كما تمكن أمان من إدماج مبادئ النزاهة داخل البنى التقليدية، حيث التزم المجلس الأعلى لشؤون العشائر بتبني مدونات سلوك وإجراءات للإفصاح ومنع تضارب المصالح، في خطوة نوعية لتعزيز النزاهة خارج الأطر الرسمية.

وفي مجال سلاسل الإمداد والمساعدات، عزز أمان الشفافية من خلال إشراك القطاع الخاص، بما في ذلك تفعيل آليات للإبلاغ عن الفساد في نقل المساعدات، وإطلاق برنامج تأهيل التجار لضمان نزاهة التعاقدات ومنع الاحتكار والتلاعب بالأسعار.



كما لعب الشباب والإعلام دوراً محورياً في كشف الفساد، من خلال إنتاج مواد توثيقية وتحقيقات صحفية ساهمت في إثارة قضايا حساسة وتحفيز المساءلة الرسمية، رغم التحديات الكبيرة التي تواجه البنية الإعلامية في غزة.

وعبر مركز المناصرة والإرشاد القانوني، وفر أمان آلية وصول للعدالة، حيث تعامل مع 1066 شكوى تتعلق بسوء إدارة المساعدات وانتهاكات الحقوق، وأسهم في تحقيق إجراءات تصحيحية وتعزيز المساءلة حتى في ظل غياب المؤسسات الرسمية.

إلى جانب ذلك، أنتج أمان مجموعة من الدراسات والأوراق السياساتية التي شكلت مرجعاً مهماً للتأثير على السياسات الوطنية والدولية، خاصة فيما يتعلق بإعادة الإعمار وضمانات النزاهة في مختلف القطاعات.

- شكل تمكين الشباب وتعزيز ثقافة النزاهة محوراً رئيسياً، حيث شارك أكثر من 1,500 شاب/ة في برامج تعليم النزاهة والمبادرات الشبابية، وأسهموا في تنفيذ مشاريع رقابية وإنتاج مواد توعوية وإعلامية تعالج قضايا محلية وتعزز المساءلة على المستوى المجتمعي.

- كما لعب الإعلام دوراً محورياً في توسيع الأثر، حيث دعم أمان إنتاج 243 مادة تحقيقية وتوعوية، كشفت مخاطر الفساد وسوء إدارة المساعدات، ووصلت حملات التوعية عبر وسائل الإعلام المختلفة إلى عشرات الآلاف من المواطنين، مما عزز ثقافة المساءلة المجتمعية.

وحرص أمان على إشراك الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال أنشطة موجهة عززت قدرتهم على المشاركة في الرقابة والمساءلة والدفاع عن حقوقهم. كما ساهمت هذه الجهود في تعزيز قدرات الشركاء من مؤسسات المجتمع المدني على الانخراط الفاعل في مبادرات المساءلة ومراقبة الأداء العام وإدارة العمل الإنساني.

تعكس هذه النتائج نجاح أمان في بناء قاعدة مجتمعية فاعلة تدعم النزاهة، وتعزز دور المواطنين في الرقابة على السلطة، وترسخ المساءلة كأداة أساسية لحماية المصلحة العامة.

الهدف الرابع: تطوير الأداء المؤسسي والتنظيمي لانتلاف أمان ورؤيته وشراكاته على كافة المستويات الوطنية والدولية:

خلال عام 2025، عزز انتلاف أمان قدراته المؤسسية ومرونته التشغيلية وحوكمته الداخلية، بما مكّنه من الاستمرار بفعالية رغم الظروف السياسية والإنسانية الصعبة. حيث تم تطوير أنظمة العمل عن بُعد، وتطبيق بروتوكولات الطوارئ، وتنفيذ مشاريع استراتيجية مع عدد من الشركاء الدوليين، مما أسهم في توسيع نطاق العمل



وتعزيز متابعة قضايا الفضاء المدني، والمساعدات الإنسانية، وعمليات الإصلاح. كما نجح أمان في تأمين موازنة الاعوام الثلاث القادمة 2026-2028 بقيمة تقارب 5 مليون دولار.

- شهدت الحوكمة الداخلية تطوراً ملحوظاً، من خلال تحديث الأدلة والسياسات، والحصول على شهادة المعايير الإنسانية الأساسية (CHS)، وتوسيع عضوية الجمعية العمومية ومجلس الإدارة بما يعزز الشمولية والاستمرارية والرقابة الاستراتيجية.

- استمر امان في تعزيز دوره في كمؤسسة رائدة قادرة على تحويل النزاهة إلى ممارسة مجتمعية مستدامة، تربط المساءلة باحتياجات المواطنين اليومية، وتؤسس لمرحلة استراتيجية قوية للأعوام 2026-2028. يظهر ذلك في عدة جوانب منها، توقيع اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي للرقابة على تنفيذ اجندة الاصلاح الحكومي ومساهمة المجتمع المدني في تطويرها. هذه الاتفاقية جاءت بطلب مباشر من الاتحاد الاوروبي وليس في اطار التقدم لطلب تمويل.

- ارتفاع وتيرة المشاورات المباشرة والتعاون مع مكتب الاصلاح الحكومي ان كان في دورية الاجتماعات، توفير المعلومات، تقبل النقد والمساءلة.

- تعزيز وتمتين الائتلاف والشبكات التي تديرها امان بما في ذلك تلك المرتبطة بالرقابة على ادارة المال العام (الفريق الاهلي) او الرقابة على المؤسسة المدنية (المنتدى المدني) او الرقابة على ادارة المساعدات الاجتماعية والفساد المبني على النوع الاجتماعي. حيث لوحظ ارتفاع كبير في طلبات الانضمام لهذه الشبكات والائتلافات وانخراط أكبر في اعداد اوراق الموقف والمساءلة المجتمعية.

- على الصعيد الاقليمي والدولي: استمر امان في تبوء مركز متقدم جدا بين فروع منظمة الشفافية الدولية في المنطقة العربية، يظهر ذلك من خلال امساكه في العديد من المبادرات الاقليمية وتطوير برامج اقليمية مشتركة وقيادته لجلسات اقليمية في اطار المؤتمرات التي تعقدها منظمة الشفافية الدولية. جدير بالذكر أن امان ومنظمة الشفافية الدولية طورا وقدا معا مقترح مشروع للاتحاد الاوروبي يتعلق بالرقابة على ادارة المساعدات الانسانية وتعزيز نزاهتها وشفافيتها (2027-2030).

رابعاً: الطاقم التنفيذي:

خلال عام 2025، بلغ عدد موظفي أمان 30 موظف وموظفة، 5 منهم ضمن عقود محدودة المدة، مدتها نقل عن عام تنتهي مع نهاية عام 2025 لكنها قابلة للتمديد، وواحد منهم على عقد مؤقت لوظيفة مؤقتة موجودة في قطاع غزة؛ كما بلغ عدد الاستشاريين 2 مستشار. من جهة أخرى، انتهت خدمات 2 موظف مع نهاية عام 2025



لانتهاؤ فترة الخدمة وفقاً لعقد عملهم مع أمان؛ علماً أن 63.34% من العاملين هن من النساء، كما تشكل النساء 60% من فريق الإدارة.

في إطار خطة التوظيف للعام 2026، وفي ظل هيكلية ائتلاف أمان المقررة من قبل مجلس الإدارة في العام 2025؛ فإنه يتم العمل على ملأ الشواغر للوظائف الدائمة المذكورة فيها. وعلى نحو منفصل، يتم العمل على التعاقد مع بعض الخبراء غير المتفرغين ضمن عقود المقاوله والاستشارات، وذلك لدعم طاقم أمان التنفيذي في تنفيذ أعماله وتحقيقه لرسالة أمان.

أمان يمثل للمرة الحادية عشر أمام القضاء في القضية المرفوعة ضده من قبل ديوان الرئاسة:

استمرت جلسات المحكمة المرتبطة بالقضية التي رفعتها مؤسسة ديوان الرئاسة على امان عام 2023 على ضوء نشر نتائج تقرير واقع النزاهة ومكافحة الفساد خلال مؤتمر خاص. حيث مثل امان خلال عام 2025 اربع مرات امام القضاء وخصص يوم 9 ابريل 2026 القادم للجلسة الثانية عشر.

التحديات والدروس المستفادة خلال عام 2025

واجه ائتلاف أمان خلال عام 2025 مجموعة من التحديات المرتبطة بوقائع سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية أثرت على بيئة عمله وعلى قدرة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني على أداء أدوارها المختلفة. برز التحدي الأكبر في القدرة على الاستجابة لهذه الوقائع خدمة لهدف اساسي وهو تعزيز صمود المواطنين على ارضهم في مواجهة الاجراءات الاحتلالية والتي شملت استمرار حرب الإبادة على قطاع غزة وما نتج عنها من انهيار واسع في البنية التحتية والمؤسسات الحكومية والخدمات الأساسية، إلى جانب القيود المفروضة على حركة المواطنين والمؤسسات، والتدهور الاقتصادي الحاد الذي انعكس على قدرة المؤسسات العامة على تقديم الخدمات للمواطنين. اضافة الى استمرار الانقسام السياسي واستمرار الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية تحدياً إضافياً أمام جهود الإصلاح وتعزيز الحوكمة، حيث أدى تراجع الموارد المالية إلى زيادة الضغوط على المؤسسات الحكومية وارتفاع مخاطر الفساد في بعض القطاعات، لا سيما تلك المرتبطة بإدارة المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية.

بناء على ما سبق، وفي اطار مساهمة أمان في الحد من تأثير هذه التحديات وتعزيز صمود المواطنين وفي تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، تم تطوير توجهات امان للأعوام الثلاث القادمة 2026-2028 تقوم على الدروس التالية:



1. التركيز والتخصيص في تحقيق تقدم في مستوى النزاهة والشفافية في تقديم خدمات حكومية أساسية للمواطنين بما يسهم في تعزيز صمودهم، حيث سيتم التركيز الخدمات التالية: الصحة، التعليم، المواصلات، الاتصالات، الطاقة، المياه والكهرباء.
2. حجم التحديات كبير وهو ما يتطلب تعزيز مستوى الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والاعتماد في حملات الضغط والمناصرة والمشاورات على العمل الجمعي.
3. وفي قطاع غزة على وجه الخصوص، اظهرت حرب الابادة أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الانساني وعلى صعيد الرقابة المجتمعية والاستجابة الى حاجة المواطنين وبشكل خاص ما يتعلق بخدمات الصحة والتعليم والمساعدات والايواء. لذى اصبح من المهم أن يركز ائتلاف أمان على تمكين المجتمع المحلي من لعب دور أكبر في مراقبة توزيع المساعدات والخدمات الإنسانية من خلال تشكيل لجان مساءلة مجتمعية وتطوير أدوات رقابية مجتمعية.
4. هيمنة مؤسسة الرئاسة على مفاصل الحكم بما فيه السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، يتطلب المساهمة بشكل أكبر في تعزيز فضاء المجتمع المدني وحشد المواطنين للمطالبة اعادة الحياة الديمقراطية بما في ذلك الانتخابات وتعزيز الرقابة المجتمعية على ادارة الموارد المالية المتاحة، الأمر الذي استدعى تعزيز الشراكات مع المؤسسات المحلية والدولية وتطوير آليات عمل مرنة تتلاءم مع الظروف المتغيرة. وهو ما يتطلب أيضا تعزيز أدوات المساءلة المجتمعية كآلية فعالة لمراقبة أداء المؤسسات العامة في الظروف الاستثنائية، وأهمية الاستثمار في دور الشباب والإعلام في كشف الفساد وتعزيز الوعي المجتمعي بقضايا النزاهة.
5. كما أكدت التجربة أهمية تطوير أدوات رقمية لرصد الفساد وتعزيز الشفافية، مثل المنصات الرقمية الخاصة بمراقبة المساعدات الإنسانية، إضافة إلى أهمية تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرقابية والمؤسسات الحكومية في جهود مكافحة الفساد.